

ملخص تنفيذي

الحكومات أطراف في مجموعة من الاتفاقيات الدولية المختلفة، ويُعدّ تنفيذ هذه الاتفاقيات بطريقة جماعية متسقة أحد التحديات العديدة التي تواجهها. ويستعرض هذا المرجع الفرص الوطنية والإقليمية لتعزيز التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك سعياً لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تعزيز تنفيذها. ويستند المرجع إلى حوالي 63 مثالاً توضيحياً من جميع أنحاء العالم، توضح مختلف الآليات والنهج التي تنتهجها البلدان والمجموعات الإقليمية لتحسين التعاون لديها. كما يسلط الضوء على الإرشادات الحالية.

ويركز المرجع على الاتفاقيات العالمية الست المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمدرجة أدناه، على الرغم من أن معظم ما يُقال ينطبق على الاتفاقيات الدولية الأخرى كذلك. ولقد وافقت هذه الاتفاقيات بالفعل على التنسيق بين بعض أنشطتها، لا سيما من خلال عمليات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ومن ثم ينصب التركيز الرئيسي على التعاون الوطني والإقليمي فيما بين:

- اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)
- اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)
- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)
- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA)
- اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار)
- الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (WHC)

أما **الجمهور الرئيسي** للمرجع فهو مراكز الاتصال الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، على الرغم من أنه سيكون مفيداً أيضاً للعديد من الجهات المعنية الوطنية الأخرى. وفي سياق هذا المرجع، تشير عبارة 'مراكز الاتصال الوطنية' أساساً إلى تلك مراكز الاتصال الوطنية الأساسية أو بشكل عام إلى مراكز الاتصال التي يُتوقع أن تتعاون مع المجموعات الأخرى من الجهات المعنية، بما في ذلك مراكز الاتصال الوطنية للاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك لضمان التنفيذ الفعال والمتسق للاتفاقيات. وكذلك فإن ولايات مراكز الاتصال الوطنية ومستويات سلطتها ومواردها يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، ولكنها مع ذلك تلعب دوراً حاسماً في تنسيق الأنشطة على الصعيد الوطني، فضلاً عن التواصل مع المستوى الدولي.

وتم تطوير **مفهوم وتنظيم** المرجع بالتشاور الوثيق مع مراكز الاتصال الوطنية، وممثلي أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وغيرهم من الخبراء والجهات المعنية المهتمة. كذلك أُجري استطلاع للرأي على شبكة الإنترنت أفاد في توفير مدخلات أولية حول المستويات الحالية للتعاون الوطني والإقليمي والمزايا والعقبات، وتأثير المبادرات الدولية، وأفضل الممارسات. وبعد ذلك، فإن عدداً من ورش العمل واللقاءات الجانبية التي عُقدت على هامش اجتماعات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي أيدت وجهات نظر مراكز الاتصال الوطنية والجهات المعنية الرئيسية الأخرى. ولإكمال تلك الخطوات أُجريت البحوث المكتبية والمقابلات مع الخبراء فضلاً عن المراجعات الخارجية واسعة النطاق.

هناك **سنة موضوعات** تشكل أساس تنظيم المرجع، وهي: (1) الترتيبات المؤسسية، (2) إدارة المعلومات وإعداد التقارير، (3) التفاعل بين العلوم والسياسات، (4) بناء القدرات، (5) الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، (6) تعبئة الموارد المالية والاستفادة منها. ويحدد كل قسم من الأقسام المواضيع الستة أهمية الموضوع بالنسبة لتعزيز التعاون فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ويسلط الضوء على فوائد القيام بذلك وعلى العراقيل التي تعترض سبيله، ويوفر معلومات أساسية مفيدة. كما يتضمن كل قسم أيضاً جدولاً، يبرّد العوائق الرئيسية التي تم تحديدها أو التحديات التي تعوق تعزيز التعاون، وخيارات التصدي لهذه التحديات، ويرشد القارئ أيضاً إلى دراسات حالة محددة تتناول التحدي المعني سواء في القسم نفسه أو في الأقسام الأخرى. ويوضح عدد دراسات الحالة أن هناك طائفة واسعة من الطرق التي يمكن أن تتعاون من خلالها مراكز الاتصال الوطنية معاً في إطار كلٍ من هذه الموضوعات الستة، منها تجميع الموارد والاستفادة من خبرات بعضها البعض، والحد من الازدواجية، وتقديم عروض التمويل المشترك، وتحقيق فوائد العمل التعاوني بشكل عام. وكل ذلك ضروري لضمان التنفيذ المتسق للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستويين الوطني والإقليمي.

الترتيبات المؤسسية

تحدد الترتيبات المؤسسية داخل أي حكومة كيفية تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستوى الوطني. وتشمل المزايا الرئيسية للتعاون بين العديد من المؤسسات ومراكز الاتصال الوطنية التي تنفذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي تحسين الوصول إلى البيانات والمعرفة وتبادلها، والتوصل إلى موقف وطني مشترك حول قضايا التنوع البيولوجي، وإعداد التقارير بشكل أكثر كفاءة. ومع ذلك، يصطدم التعاون ببعض العراقيل التي تحول دون تقدمه كقصور الموظفين والوقت والمال، وضعف التعاون على نطاق أوسع بين أجهزة الدولة والوزارات.

وتوضح دراسات الحالة في هذا القسم كيف أن آليات التنسيق الرسمية وغير الرسمية المختلفة تجمع ما بين مراكز الاتصال الوطنية من مختلف الاتفاقيات والجهات المعنية الرئيسية الأخرى لإطلاع بعضها البعض على المستجدات، وإعداد التقارير، ودفع عمليات

الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والحفاظ على الذاكرة المؤسسية، والتواصل مع مرفق البيئة العالمية (GEF) لتعزيز فرص الحصول على ما يقدمه من تمويل، وتحسين كفاءة استخدام الموارد بشكل عام. فالإتحاد غير الرسمي لصون التنوع البيولوجي في بالاو، على سبيل المثال، يمتاز بقدر من المرونة يسمح له باجتذاب أعضاء من مختلف القطاعات (بما في ذلك القادة التقليديين والشركات التقليدية)، والاستجابة لمصالحهم المختلفة. وهو بمثابة منتدى لمراكز الاتصال الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وكذلك يمكن مديري المشاريع من تبادل الأفكار وصلها. وعلى المستوى الإقليمي، فإن الفرق الحكومية الدولية وشبكات الدعم التي أنشأتها الاتفاقيات تعزز أيضاً التعاون بين مراكز الاتصال الوطنية. ففي وسط أفريقيا، شكّلت هيئة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC) فرق عاملة إقليمية لاتفاقيات ريو الثلاث، ونظمت أيضاً اجتماعات أو ورش العمل جمعت بين مراكز الاتصال الوطنية لكل من اتفاقيات ريو والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

وعلى الرغم من وجود آليات تنسيق عديدة لتسهيل التعاون بين مراكز الاتصال الوطنية، تتفاوت درجة الرضا عن مستوى التعاون بين مراكز الاتصال الوطنية وترى معظم مراكز الاتصال الوطنية والجهات المعنية الرئيسية الأخرى مجالاً للتحسين. ويمكن لآليات التعاون الرسمية وغير الرسمية أن تساعد على تحقيق فوائد التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كذلك فإن التنسيق غير الرسمي بين مراكز الاتصال الوطنية يُعتبر عموماً شرطاً أساسياً للتنفيذ المتسق والفعال للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛ أما مسألة ما إذا كانت آليات التنسيق الرسمية يُنظر إليها كضرورة فهو أمر يعتمد بشكل كبير على الظروف الخاصة بكل بلد. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما يُنظر للترتيبات غير الرسمية باعتبارها عنصراً تكملياً قيماً للهيئات الرسمية فحسب. ويمكن تحديد الحاجة إلى التعاون الرسمي إذا كان هناك نقص في الاجتماعات المنتظمة بين مراكز الاتصال الوطنية والجهات المعنية الرئيسية الأخرى، أو إذا كان تبادل المعلومات المخصصة غير كافٍ لتعزيز الأنشطة المشتركة الهادفة، أو في حالة التغيير التنظيمي المتكرر وتغيير الموظفين، مما يترتب عليه انقطاع العلاقات، أو إذا تأثر التنسيق نظراً لعدم كفاية الموارد البشرية وهبوطه إلى ذيل قائمة الأولوية.

إدارة المعلومات وإعداد التقارير

إن مستوى الموارد البشرية والفنية والمالية اللازم لإعداد التقارير الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي يمكن أن يشكل عبئاً كبيراً، ليس فقط لأن كل اتفاقية لديها نظام تقارير وشكل وجدول زمني مختلف، وإنما أيضاً بسبب وجود بعض التداخل في المعلومات المطلوبة. ومن هنا تنشأ الفرصة لتنسيق إعداد التقارير وإدارة المعلومات. فالتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية في هذا الموضوع يمكن أن يسهل الوصول إلى المعلومات المشتركة، ويعزز العلاقات مع المنظمات التي تمتلك البيانات، وربما يساعد أيضاً في تحديد جوانب الأزواجية والحد منها. ويتمثل العائق المشترك أمام التعاون في تشتت تلك المعلومات بين المؤسسات وبعضها، والتي قد لا يرغب بعضها في تبادل البيانات.

وهناك مجموعة من الخيارات المتاحة أمام مراكز الاتصال الوطنية للتعاون على المستويين الوطني والإقليمي، من أجل تنفيذ أسلوب أكثر كفاءة وفعالية في إدارة المعلومات وكتابة التقارير. وتظهر دراسات الحالة كيف تعمل البلدان والمناطق على ضمان جمع المعلومات ذات الصلة وتبادلها وحفظها وإتاحتها للجهات المعنية الوطنية، وكذلك دمجها في التقارير المقدمة إلى الاتفاقيات. وتتهم العديد من البلدان وبعض المناطق بتحقيق أقصى استفادة من الخيارات التكنولوجية كالا اعتماد على أحدث نظم إدارة المعلومات. أو غندا، على سبيل المثال، لديها مستودع للبيانات الوطنية عن التنوع البيولوجي، ويمكن استخدام هذه البيانات لوضع نماذج لتلك الأنواع. ويكمل هذا الجهد وجود آلية غرفة تبادل المعلومات التي تسرد التشريعات والسياسات ذات الصلة، وترتبط المؤسسات التي تعمل في مجال الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي. وقد ثبت أن النظامين قيماً للغاية، على الرغم من التحديات التي تعترض طريقهما كعدم كفاية البنية الأساسية المادية والتكنولوجية، وضعف اللوائح، وهو ما يعني أن معلومات التنوع البيولوجي لا تزال مبعثرة بين المؤسسات المختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن إشراك الجهات المعنية أمر أساسي في إدارة المعلومات وإعداد التقارير. فالعراق، على سبيل المثال، استجاب لصعوبة إجراء عمليات المسح واستمرار العمل الميداني من خلال الاستناد في جمع بيانات اتفاقية التنوع البيولوجي لديه على التشاور واسع النطاق مع الجهات المعنية. فمكّنهم ذلك من الحصول على المعلومات والبيانات من مجموعة أوسع من الجهات المعنية، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات المحلية.

ويعرض القسم أيضاً لمحة عامة عن المبادرات الحكومية الدولية لتبسيط عملية إعداد التقارير الوطنية. ويسلط الضوء على إمكانية قيام الاتفاقيات بالتنسيق بين المتطلبات المماثلة في عملية إعداد التقارير، أو استخدام التقارير المواضيعية المشتركة (مثل الغابات، والإدارة المستدامة للأراضي)، أو تعزيز نظم المعلومات المشتركة كنظم إعداد التقارير على شبكة الإنترنت. وتم تطوير أحد هذه النظم لإعداد التقارير على شبكة الإنترنت من لصالح اتفاق حفظ الطيور المائية الأفريقية-الأوروبية-الآسيوية المهاجرة. وجاءت ردود الأفعال حيال هذا النظام إيجابية جداً، كما حقق أعلى معدل استجابة للتقارير الوطنية في تاريخ الاتفاق، كما استخدمته الاتفاقيات الأخرى التي تندرج تحت مظلة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS).

التفاعل بين العلوم والسياسات

على الرغم من المعرفة المتزايدة بالتنوع البيولوجي والتهديدات التي يتعرض لها، فإن السياسات المعتمدة استجابةً لذلك لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. فنصوص وقرارات الاتفاقيات تؤكد على أهمية التفاعل بين العلوم والسياسات، بما في ذلك الأدوار التي تقوم بها الأطراف، ومراكز الاتصال الوطنية، والهيئات الاستشارية العلمية في كل اتفاقية، والمنير الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES). ويقدم هذا القسم خيارات لكيفية التعاون فيما يخص التفاعل بين العلوم والسياسة، كما يوفر المعلومات لمراكز الاتصال الوطنية والجهات المعنية الأخرى التي تنفتقر إلى المعرفة عن المفهوم نفسه.

العديد من الحكومات الوطنية لديها مستشارون علميون أو لجان علمية تعمل كواجهة رئيسية للتفاعل بين العلماء وصانعي السياسات. ومن الأدوار المحورية لمراكز الاتصال الوطنية تسهيل الوصول إلى البيانات الوطنية والمحلية من جانب الهيئات الدولية كاليئات الاستشارية العلمية للاتفاقيات أو فرقة العمل التابعة للمنبر الحكومي (IPBES) والمعنية بالبيانات والمعرفة؛ وتُعد نوعية هذه البيانات وأهميتها أموراً أساسية لتحقيق فائدتها وتأثيرها. ويمكن لمراكز الاتصال الوطنية أيضاً استخدام واجهات التفاعل بين العلوم والسياسات في بلدانها، من ناحية، وتوجيه العلماء لمعالجة القضايا ذات الصلة بالسياسات من خلال أبحاثهم، ومن ناحية أخرى، تشجيع صانعي السياسات على أن تستند سياساتهم إلى أفضل المعارف المتاحة، أي اتخاذ قرارات واعية.

وتوضح دراسات الحالة أن هناك العديد من الخطط والاستراتيجيات والمبادرات الوطنية الجارية التي من شأنها تعزيز العلاقة بين العلوم والسياسات. بعضها تعرض بيانات التنوع البيولوجي الحالية بطرق أكثر سهولة بالنسبة لصانعي القرار، وذلك مثلاً من خلال مجموعات المؤشرات الوطنية. ففي فنلندا، تعاونت كل من معاهد البحوث وهيئات الدولة والجامعات والمنظمات غير الحكومية معاً لتطوير المؤشرات ذات الصلة التي تعكس التغيرات الأساسية في اتجاهات التنوع البيولوجي وتدعم إدارة التنوع البيولوجي. وتشير دراسات الحالة الأخرى إلى أن بعض البلدان تعتمد آليات من شأنها أن تربط بين صناعات القرار والعلماء ومن يملكون معلومات هامة، بحيث يتسنى للسياسات أن تعكس البيانات بشكل أفضل. ويترتب على إقامة هذه الصلة رفع الوعي داخل الحكومات الوطنية بالتقدم المحرز حيال الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مما يزيد الدعم السياسي لهذه الاتفاقيات. وفي المكسيك، هناك لجنة دائمة تعمل بمثابة جسر بين الأوساط الأكاديمية والحكومة والمجتمع المدني، إذ تجمع بين عدد كبير من الوظائف والخدمات؛ فهي تحافظ على نظام المعلومات الوطني للتنوع البيولوجي، وتقدم المشورة للحكومة، وتقوم بدور مراكز الاتصال الوطنية للمنبر الحكومي الدولي المعنى بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) والسلطات العلمية لاتفاقية التجارة الدولية (CITES) واتفاقية التنوع البيولوجي. وتُعد شبكة رصد التنوع البيولوجي الأوروبية مثلاً لأداة تجمع أحدث المعلومات ذات الصلة واللازمة لاتخاذ القرارات من جانب الهيئات الإقليمية. ويُعد ربط صناعات السياسات بالمعارف التقليدية جانباً آخر من التفاعل بين العلوم والسياسات، يتناول البرنامج المشترك بين اليونسكو، واتفاقية التنوع البيولوجي، وفرقة العمل التابعة للمنبر الحكومي (IPBES).

بناء القدرات

توضّح الأقسام السابقة الحاجة إلى تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والفوائد التي تتأتى من ذلك. أما هذا القسم فيركز على كيفية تحقيق ذلك، وخاصة كيفية بناء المشاركة والقدرات لأغراض التنفيذ المتسق للاتفاقيات. وينصب التركيز على بناء القدرات على المستوى الوطني، لا سيما قدرات مراكز الاتصال الوطنية. ويمكن بناء القدرات من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك من خلال المبادرات أو الأنشطة التي لا تهدف بصورة مباشرة إلى بناء القدرات لتنفيذ المتسق للاتفاقيات. فمثلاً يمكن تعزيز القدرات كنتيجة للمبادرات التي تعزز التفاعل بين مراكز الاتصال الوطنية و/أو الجهات المعنية الرئيسية الأخرى والخبراء، أو التي تعزز الفهم والنهج المشتركين للقضايا ذات الصلة باتفاقيات متعددة.

وتشير دراسات الحالة في هذا القسم إلى أن المنظمات الإقليمية مهيأة بشكل خاص لبناء القدرة على التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويمكنها الاستفادة من نطاق واسع من الخبرات الإقليمية، مع الحفاظ على علاقات داعمة وثيقة مع مراكز الاتصال الوطنية، وتمكين البلدان ذات التجارب المماثلة من التعلم من بعضها البعض. وتصف دراسات الحالة التدريب الإقليمي على المهارات المتشعبة كالتصنيف وتطوير المؤشرات. كما أن الاجتماعات التحضيرية المشتركة قبل مؤتمرات الأطراف توفر الفرصة للجهات المعنية الإقليمية للتعلم من بعضها البعض، وتوحيد الرسائل الرئيسية، وتنسيق برامج عملها. ويميل بناء القدرات على المستوى الوطني إلى التركيز على التدريب الخاص بالاتفاقيات فيما يخص القضايا المواضيعية، رغم أن بعض الدول تستخدم عمليتي استراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي (NBSAP) لتوفير فرص التدريب للجهات المعنية في مختلف الاتفاقيات. إلا أن الاستراتيجية وخطة العمل لحفظ التنوع البيولوجي في نيبال، على سبيل المثال، تسرد، من بين أهداف أخرى، هدف وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة لمراكز الاتصال الوطنية بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. ويمكن للتوجيه وتناوب الموظفين على المستوى الوطني أن يعزز الفهم المشترك للقضايا الفنية ذات الصلة بمختلف الاتفاقيات.

وعلى الصعيد العالمي، أنشأت بعض الاتفاقيات آليات دعم محددة، وتقوم بتنسيق ما لديها من أنشطة لبناء القدرات تدعم الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وعلى وجه الخصوص توفر عمليتا الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي (NBSAP) منصة لبناء القدرات الإقليمية لتعزيز التعاون بين الاتفاقيات؛ على سبيل المثال في عام 2013 عُقدت ورشة عمل مشتركة لثمانية بلدان أفريقية ناطقة بالفرنسية حول "المؤشرات والتكامل بين أهداف اتفاقية التجارة الدولية (CITES) واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية (CMS) كجزء من تحديث الاستراتيجية وخطة العمل (NBSAP)" في الكاميرون. وقد شجعت ورشة العمل على التعاون من خلال دعوة أربعة مشاركين من كل بلد؛ أحدهم يُعنى باتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية (CMS)، والثاني باتفاقية التجارة الدولية (CITES)، بينما يعمل الاثنان الآخران مباشرة بالاستراتيجية وخطة العمل (NBSAP) في بلدهما.

الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات وخطط

العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي

نظراً إلى أن استراتيجية وخطة العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي هما أداة لمعالجة التنوع البيولوجي ككل، فإن جميع المسائل المتعلقة بالاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي يمكن بل ينبغي تغطيتها. وقد أسهم اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي في خلق دفعة هام لتعزيز جيل جديد من الاستراتيجيات وخطط العمل التي

تتناول التنفيذ المتسق للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. أما الاتفاقيات الخمس الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، عدا اتفاقية التنوع البيولوجي، فقد اعترفت أو دعمت الخطة، كما شجعت مراكز الاتصال الوطنية الخاصة بها صراحةً على الانخراط في عملية مراجعة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية في بلدانها، أو دعت الدول الأطراف بها لضمان أخذ القضايا الخاصة بالاتفاقية بعين الاعتبار بشكل كامل.

ويلقي هذا القسم الضوء على مجموعة من الخيارات المتاحة لمراكز الاتصال الوطنية وغيرها من الجهات المعنية من أجل التعاون بشأن عمليات مراجعة وتنفيذ الاستراتيجية والخطة الوطنية (NBSAP) لتعزيز التنفيذ المتسق للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، نورد لمحة سريعة عن كيفية قيام البلدان المختلفة بإدماج القضايا المتعلقة بالاتفاقيات التنوع البيولوجي (عدا اتفاقية التنوع البيولوجي ذاتها) في الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بهم.

وهناك أمثلة كثيرة لبلدان وجدت أن عمليتي الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي (NBSAP) تشكلان منبراً مفيداً بشكل خاص لجمع مراكز الاتصال الوطنية من الاتفاقيات المختلفة وتحقيق التأزر. ويعتمد هذا التعاون عادةً على وجود ترتيبات مؤسسية قوية، جنباً إلى جنب مع إشراك الجهات المعنية بقدر معقول. كانت إحدى هذه الحالات في بوتان، حيث نجحت فرقة عمل وطنية في حشد مختلف الإدارات والوكالات والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في أحدث عمليات مراجعة الاستراتيجية وخطة العمل؛ وبذلك أصبحت الأولوية للعمل مع مراكز الاتصال الوطنية لمختلف الاتفاقيات بغرض تحقيق أهدافها. وساعدت هذه العملية في التغلب على المشاكل التي لاحقت الاستراتيجيات وخطط العمل السابقة التي وضعها الاستشاريون. كذلك تضمن هذه العملية إيجاد شعور قوي بامتلاك الاستراتيجية وخطة العمل الناتجة، وبأنها تتسق مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى. وتشمل الخيارات الرامية إلى تعزيز المشاركة الفعالة من جانب مراكز الاتصال الوطنية منذ بداية عملية مراجعة الاستراتيجية وخطة العمل أيضاً عقد ورشة عمل استهلاكية وبناء القدرات على نحو مشترك، والتكليف بالأدوار والمسؤوليات بشكل واضح، وتمكين الإغارة أو التبادل المؤقتين.

تعبئة الموارد المالية واستخدامها

بات من المعترف به على نطاق واسع أن هناك "فجوة تمويل" في مجال حفظ التنوع البيولوجي، وبالتالي فإن التمويل متاح يقل كثيراً عن احتياجات عمليات الحفظ. ويركز هذا القسم على الفرص المتاحة لاستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءةً وزيادة الخيارات المتاحة لتعبئة الموارد المالية من خلال التنفيذ المشترك للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وبشكل عام تُعتبر الوفورات المتحققة في الكلفة و/أو الموارد إحدى الفوائد الرئيسية التي تتأتى من تعزيز التعاون فيما بين الاتفاقيات على صعيد كافة القضايا المواضيعية الأخرى التي يسردها المرجع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 كإطار عالمي للتنوع البيولوجي سهّل الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية للمشاريع التي تحقق فوائد لاتفاقيات متعددة.

وتعرض دراسات الحالة في هذا القسم أمثلة للأساليب المختلفة المتبعة فيما يتعلق بتمويل التنوع البيولوجي، لا سيما في سياق عمليتي الاستراتيجية والخطة الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي. وهي تشمل رسم صورة موجزة للإنفاق الوطني الحالي على التنوع البيولوجي، والعمل على تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بدعم المانحين. فالبرازيل على سبيل المثال تعمل على تحديد حجم الموارد المستثمرة في التنوع البيولوجي في أنحاء البلاد؛ وتكتسب عائدات السياحة أهمية في تمويل عمليات الحفظ في نيبال وسلوفينيا وأوغندا؛ وتساهم عمليات إشراك الجهات المعنية على نطاق واسع في تحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة في جنوب أفريقيا؛ وفي مصر، اجتمعت مراكز الاتصال الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من أجل التوصل إلى تقييم مشترك للاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات. ويتضمن القسم أيضاً معلومات عن نهج أو مبادرات أو فرص تمويل محددة يمكنها أن تدعم التنفيذ المتسق للاتفاقيات المتعددة المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

ويُعد مرفق البيئة العالمية (GEF) الآلية العالمية الرئيسية لدعم البلدان النامية ومساعدتها على اتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الرئيسية في العالم. وعلى الرغم من أن مرفق البيئة العالمية هو الآلية المالية لاتفاقية التنوع البيولوجي فقط (من بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي)، يمكن للمرفق أن يدعم المشاريع التي تعود بفوائد في إطار الاتفاقيات المتعددة. وتتضمن استراتيجية التنوع البيولوجي GEF-6 أهدافاً وبرامج ذات صلة بجميع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كذلك ترد بها فقرة محددة بشأن التأزر. ويؤكد ذلك على أن هناك فرصة كبيرة كي تشمل المقترحات مجموعة من الأنشطة المؤهلة التي تم تحديدها في الاستراتيجية وخطط العمل، والتي تدفع بعجلة الأهداف المشتركة للاتفاقيات نحو الأمام. ويلخص مرفق القسم الخطوات الهامة ومراكز البدء لإشراك مراكز الاتصال الوطنية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في عملية تخصيص الوطنية للتنوع البيولوجي التي تُجريها الدولة. ويمكن لذلك أن يدعم مراكز الاتصال الوطنية للمشاركة في عمليات تحديد الأولويات وفي وضع مفهوم (مفاهيم) متكاملة للمشاريع بالتعاون مع مراكز الاتصال التشغيلية للمرفق.

الدروس الأساسية المستفادة من تعزيز التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستويين الوطني والإقليمي

1. فوائد التعاون بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي تشير إلى ضرورة إيلاء الأولوية للتعاون باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هيكل الإدارة الوطنية للتنوع البيولوجي، وإدراجه في الوصف الوظيفي للعاملين، ومنحه خطاً دائماً في الميزانية - وذلك لأنه من المرجح أن يُدرّ عوائد جيدة على الاستثمار من خلال وفورات الكفاءة، ويثمر في نهاية المطاف عن زيادة كفاءة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

2. **التواصل وإشراك الجهات المعنية:** يعتمد تحقيق التآزر على التواصل الفعال وإشراك الجهات المعنية. وينبغي أن يشمل ذلك القطاعات الرئيسية، بما في ذلك إدارات التخطيط والمجتمع المدني. كما أن إطلاع صناع القرار على التقدم المحرز يمكن أن يساعد على إعطاء أولوية سياسية أكثر لجهود الحفظ.
3. **تعزيز الترتيبات المؤسسية للتعاون** بين مراكز الاتصال الوطنية والجهات المعنية الرئيسية الأخرى المشاركة في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي يعود بالفوائد على كافة المجالات المواضيعية الواردة في المرجع. وبالتالي، لابد من التأكد من أن التنسيق هو وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته.
 - أ) تعزيز الاتصالات غير الرسمية وتبادل المعلومات بين مراكز الاتصال الوطنية، وتشمل الخيارات البدء بالاتصال الشخصي، بما في ذلك على سبيل المثال من خلال المناسبات الاجتماعية، ورفع الوعي بفوائد التعاون بين الموظفين وتبادل المعلومات بحيث يتم إطلاع مراكز الاتصال الوطنية الأخرى على التطورات ذات الصلة.
 - ب) ينبغي تقييم الحاجة إلى تعزيز أو إنشاء آليات تنسيق رسمية بشكل منتظم. وفيما يتعلق بإنشاء منصة أو شبكة وطنية أو إقليمية، أو هيئة أخرى تصل بين العلوم والسياسات، على سبيل المثال، سيكون من المهم إجراء تقييم شامل لمختلف الخيارات المتاحة بشأن الهيكل والتكوين والحكم والاستضافة والمهمة الرئيسية والمسؤوليات والتمويل والوضع.
4. **التخطيط للتنوع البيولوجي:** يمكن لعمليتي الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي أن تكونا وسيلة لتعزيز التعاون، لا سيما عند البناء على الهياكل القائمة. وإذا كان استعراض الآليات الموجودة في مرحلة التخطيط لعمليتي الاستراتيجية والخطة الوطنية غير مطبق، فيمكن جعل ذلك هدفاً أو خطوة في عمليتي الاستراتيجية والخطة الوطنية، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من هاتين العمليتين فضلاً عن العمليات الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن دمج أهداف وغايات تخص اتفاقيات بعينها وأنشطة للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي (عدا اتفاقية التنوع البيولوجي ذاتها) في الاستراتيجيات وخطط العمل ربما يثمر عن اجتذاب تمويل إضافي لهذه الاتفاقيات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق جعل التعاون بين مراكز الاتصال الوطنية جزءاً لا يتجزأ من عمليتي الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيئي.
5. **تعميم التنوع البيولوجي:** ينبغي أن تصبح زيادة التعاون بين مراكز الاتصال الوطنية على صعيد مختلف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والإدارات الوزارية والوكالات المعنية، جزءاً من استراتيجية أوسع لتعميم وضع وتنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل مع القطاعات الأخرى ذات الصلة التي تؤثر على التنوع البيولوجي - وكذلك لتعزيز جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وفيما يتعلق بجدول الأعمال المذكور، ينبغي أن تصبح الاستراتيجيات وخطط العمل أداة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى الوطني.
6. **الاستراتيجيات والخطط** مثل استراتيجيات تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ثبت أنها مفيدة لتعزيز العمل التعاوني في إطار كل من المحاور الستة في المرجع، سواء لتقييم احتياجات بناء القدرات أو لتقييم الخيارات من أجل تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، وتحسين الترتيبات المؤسسية أو وضع نظم جديدة لإدارة المعلومات.
7. **توسيع نطاق تمويل التنوع البيولوجي:** ينبغي على مراكز الاتصال الوطنية أن تلعب دوراً منتظماً في دعم العمليات الرامية لزيادة تمويل التنوع البيولوجي، وعلى وجه الخصوص لتحقيق تدفق دائم للتمويل، بما في ذلك تمويل أنشطة التنسيق. ولذلك ينبغي على مراكز الاتصال الوطنية أن يكون لديها فهم جيد للنفقات البيئية وفعاليتها في بلدانها (أو ربما منطقتها) وأن تكون على دراية بأفضل الممارسات الحالية والفرص الناشئة.
8. **الدعم على المستوى الإقليمي والعالمي:** المبادرات من جانب المنظمات والمؤسسات الإقليمية و/أو الدولية، بما في ذلك أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ثبت أنها أدوات مفيدة لتعزيز التعاون على المستويين الوطني والإقليمي. وتضطلع الهيئات الإقليمية بدور قوي بشكل خاص في بناء القدرات للتنفيذ المتسق للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وهي حاسمة في عملية تبادل المعلومات، ووضع مقترحات إقليمية للتمويل، وتعبئة الموارد الموجودة. وتشمل المبادرات المفيدة تنظيم اجتماعات أو حلقات عمل إقليمية ذات صلة للعديد من مراكز الاتصال الوطنية، ودعم تطوير المشاريع الإقليمية ذات الفوائد للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ووضع استراتيجية وخطط وعمل إقليمية للتنوع البيولوجي.
9. **التمويل الخارجي لتعزيز التعاون:** لا يتوافر التمويل الخارجي بشكل واضح لتعزيز التعاون بين مراكز الاتصال الوطنية إلا في حالات محدودة جداً. ومع ذلك، فإن خطط التمويل في الوقت نفسه لا تشكل عموماً أي عقبات أمام مقترحات المشاريع المتكاملة التي تدعم تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، وكما نذكر أعلاه، يُفضل ألا تعتمد أنشطة التنسيق على مصادر التمويل الخارجية التي يتم توفيرها لهذا الغرض بعينه، وإنما ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من بنية الحكم في البلاد.
10. **وضع مقترحات متكاملة لمشاريع مرفق البيئة العالمية:** من أجل تعزيز الإقبال على وضع مقترحات مرفق البيئة العالمية من خلال التعاون المشترك، والتي تعود بالفائدة على اتفاقيات عدة، ينبغي النظر في عدد من الخطوات ومراكز البدء لإشراك مراكز الاتصال الوطنية في عملية التخصيص الوطنية للتنوع البيولوجي والتي تتولى الدولة إجراءها. وهي تشمل عمليات الحوارات الوطنية لعدة جهات معنية و/أو ممارسة تشكيل الحافظة الوطنية و/أو ورش العمل الموسعة للدوائر الإقليمية.